بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

باسمك اللهم ما اهل الحمد والثناء، ويا ذا العظمة والكبرياء، ويا منشئ الاجسام المخلقة
ومظهر الجواهر العقلية من افق الابداع، نحمدك بمحامد كل التي لا يقطع مراتها
بخطى التجدد، ونشكرك على مواهبك التي تضيق عن احاطتها نطاق التعدد،
ونصلي على اكمل اشخاص نوع البشر، وافضل افراد اهل الوبر والمدر، واشرف
ذوي النفوس القدسية، الواصل الى اقصى المراتب الانسية، محمد سيد الانبياء،
وقدوة اهل الاصطفاء، وعلى عترته النجباء الكرام، وصحبه الائمة الاعلام
، ونسالك ان توفقنا لتحقيق الحق في المطالب، وتهدينا محجة الاصول الى العلى
المراتب، انك على ما تشاء قدير، وبتحقيق رجاء المؤملين جدير، وبعد فهذه مجلة
مشتملة على شرح ما سوى المنطق من المختصر الموسوم بالهداية للامام المحقق والفيلسوف
المدقق، قدوة الفضلاء المتاخرين، واسوة العلماء المتبحرين، وحيد عصره
وفريد دهره، اثير الدين الابهري اعلى الله رتبته في حظاير القدس
وبوأه مع الصديقين في مقاعد الانس، اطلبت مع قلة البضاعة، ورجلي
في مضمار من الضراعة، بالتماس طايفة من الخلان، لم استرفدهم من اعزة الاخوان
، حين كانوا متصدين لمباحثته حيث لم يقع له شرح يكشف لهم عن وجوه فوايده
نقابها، ويذلل في مسالك التحقيق من مطايا البيان صعابها، لما انه لا يستغني
الا اسعافهم بما اقترحوا ولا يوافقني الا اتباع ما عليه اصطلحوا واقد المستعان
فيما قصدت من تحصيل مسؤلهم وايصالهم الى غايه مامولهم انه خير موفق ومعين
قال المولى المص روح الله روحه زاد في اعلى غرف الجنان فوحه
القسم الثاني في الطبيعيات لما كانت الحكمة علما باحثا عن احوال الموجودات
الخارجة على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم الى
ما هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء والارض والى ما هو موجود بهما كالاعمال
الصادرة منا ينقسم لا محاله باقسام متعلقه اعني الموجود الى قسمين قسم يبحث
فيه عن احوال القسم الاول من الموجود ويسمى حكمة نظرية لتوقف حصوله على النظر وقسم
يبحث فيه عن احوال القسم الثاني ويسمى حكمة عملية لتعلقه بالعمل والحكمة النظرية ثلثة

اقسام

اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما يوجد في الخارج لا لمادة وهو العلم الاعلى المسمى
بالالهي او عما يوجد فيه لا معها وحي اما ان يمكن تجريد عن المادة في الذهن
وهو العلم الاوسط الموسوم بالرياضي اولا وهو العلم الادنى الموسوم بالطبيعي
والحكمة العملية ايضا ثلثة اقسام لانها اما تبحث فيها عن الاعمال الصادرة
عن الشخص لتحصيل الكمال والواقعة بين اهل المنزل لدوام الائتلاف او المدن
لبقاء الانصاف والانصاف والاول علم الاخلاق والثاني علم المنزل
والثالث علم السياسة والمنطق خارج عن اقسام الحكمة بل هو آلة لتحصيلها
اللهم الا ان يفسر الحكمة بخروج النفس الانسانية الى الكمال الممكن بحسب قوتها
النظرية والعملية فح يدخل فيها المنطق بل العمل ايضا اذا تمهد بهذا فنقول
رتب الماص هذا المختصر على ثلثة اقسام في علوم ثلثة الاول في المنطق
والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي واما اختار هذه العلوم الثلثة من
بين سايرها اما المنطق فلمساس الحاجة اليه لكونه آلة لتحصيل العلوم كلها
واما الباقيين فلان سعادة النفس الانسانية منوطة بمعرفة الباري صفاته
كماله وبعوت جلاله ومعرفة احوال النفس في النشاتين والاولى مع
الثانية باعتبار النشاة الاخرى تحصل بالالهي والثانية باعتبار النشاة
الاولى بالطبيعي واعرض عن الحكمة الرياضية لانتهايها في الاكثر على الامور
الموهومة كالدوايز الموهومة المبحوث عنها في الاجسام الفلكية وعن
اقسام الحكمة باسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر منها على
اكمل وجه واتم تفصيل وقدم المنطق على الطبيعي والالهي لتقدمه عليهما بالذات
والطبيعي على الالهي لتقدمه بالنسبة الينا وليكون التعليم متدرجا من الاسهل
الى الاصعب على ما هو دأب الارشاد في التعليم قال وهو مرتب
على ثلثة فنون الاول مباحث هذا القسم منحصرة في ثلثة فنون الاول
فيما يعم الاجسام الطبيعية من الاحوال والثاني فيما يخص بالفلكيات
والثالث فيما يختص بالعنصريات ووجه الانحصار ان العلم الطبيعي
باحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في الغير والجسم الطبيعي

التقسيم

اما فلكي او عنصري فالبحث فيه اما عن الاحوال المشتركة كقبول الجزء لا الى نهاية وتناهي كابعاد وغيرها وهو الفن الاول او عن الاحوال المختصة بالفلكيات كاستدارتها وتحركها على الاستدارة وامتناع الخرق والالتيام عليها وهو الفن الثاني او بالعنصريات كقبول الكون والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن الثالث وقدم الفن الاول على الاخيرين لان الاحوال المشتركة لعمومها وظهورها يسبق التقدم كما يسبق الجنس لعمومه التقدم على الفصل على ما تقرر في باب القول الشارح والفن الثاني على الثالث لان مباحث الفن الثاني اشرف موضوعها وثباتها اشرف من مباحث الفن الثالث وان كان الفن الثالث مما ينفعان يقدم في التعليم لقربه الينا على ما ذكر في تقديم الطبيعيات وهذا القسم اجمالي والتفصيل فيه ان يقال البحث في العلم الطبيعي اما عن الاحوال المشتركة بين الاجسام وهو الباب المسمى بسماع الطبيعي وسمع الكيان او عن الاحوال المختصة بالسمائيات العلوية وهو باب السماء والعالم او السمائيات السفلية وهو باب الكون والفساد او عن الاحوال المختصة بالمركبات التي ليس لها صور حافظة للتركيب وهو باب الآثار العلوية او التي لها صور من شانها الحفظ فقط وهو باب المعادن او التي من شانها التغذية مع الحفظ وهو باب النبات او التي لها صور من شانها الحس والحركة الارادية مع ما للنبات وهو باب الحيوان او التي لها نفوس ناطقة من شانها النطق مع ما للحيوان وهو باب الانسان فابواب العلم العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المص اجمل في التقسيم فجعل الاقسام الستة الاخيرة فنا واحدا باعتبار انها متعلقة بالعناصر لانها بحث اما عن العناصر او مما يحدث عنها قال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزأ الاول ينبغي لطالب كل علم ان تتصور موضوعه قبل الشروع فيه لانه من المبادي المصورة للعلم وتصور الموضوع بوجه ما وان كان كافيا للمبتدائيه الا ان البصيرة انما تكمل وتتم بتصوره بكمال الحقيقة فلهذا يريد المص تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع

الفرق بين الرسم والفرض العقلي ان الرسم يقف

هذا العلم بيان تالف من السهولي والصعب لكن هذا المطلب لما توقف على بطلان الجزء الذي لا يتجزأ على ما سيطلع عليه قدم هذا الفصل لابطاله فقال فصل في بطلان الجزء الذي لا يتجزأ فقوله فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء الذي لا يتجزأ وقعت خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ حذف خبره اي الاول من الفصول فصل او منها فصل والمراد بالجزء الذي لا يتجزأ جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم او الفرض العقلي تالف الاجسام من افراده بانضمام بعضها الى بعض وتقرير البرهان على بطلانه من وجهين احدهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزأ جاز وجود ثلثة اجزاء مرتبة ملاقية بحيث يكون واحد منها وسطا بين الطرفين والتالي بط بيان الملازمة ان الجزء ممكن بالعرض وتعدد افراده مع الترتيب المذكور ايضا ممكن غير منافٍ والامور الغير المتنافية اذا امكن كل واحد منها امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود اجزاء متعددة مترتبة على الوجه المذكور والمص لم يذكر بيان الملازمة بطلانه بل اشار الى بيان بطلان التالي وتقريره انه متى جاز وجود اجزاء على الترتيب المذكور فاما ان لا يمنع الوسط ملاقي الطرفين او يمنعه والاول بط والا لزم دخول الاجزاء المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف المفروض وكذا يستلزم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو ضروري فرض تالف الاجسام دونها الحجمية من تلك الاجزاء وكذا الثاني لان ما يلاقي احد الطرفين من الوسط ح يكون مغايرا لما يلاقي الطرف الآخر منه فيتجزى الوسط وقد فرضناه انه لا يتجزى هف واذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم وهو امكان الجزء الذي لا يتجزى فلزم الامتناع وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز ان الوسط ان منع ملاقي الطرفين لزم انقسامه وانما يلزم ان لو حصل فيه حز آن وهو غايته ما في الباب ان يكون له نهايتان ملاقي كل واحدة منها طرفين ولا يلزم من حصول النهايتين حصول الحيز المستلزم الانقسام قلنا ان احد محل النهايتين من الوسط لم يتميز احدهما عن الاخرى في الوضع فلا فاه احدهما للاحد الطرفين والاخرى للآخر دون العكس يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال

لزم الانقسام قطعا وثبت المط وثانيهما انه متى جاز وجود الجزء جاز وجود ملتقى اجزاء
متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الآخرين والتالي ط اما الملازمة فظاهرة كما ذكر في
الوجه الاول واما بطلان التالي فلان ما فرض على الملتقى اما ان لا يلاقي شيأ
من الملتقيين او يلاقي احدهما او مجموعهما او من كل منهما شيأ والاول يستلزم عدم
تلاقي الاجزاء والثاني ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه والثالث يجري الوسط
والرابع بحثهما باسرها والكل خلاف المفروض وبطلان التالي بجميع اقسامه يدل
على بطلان المقدم المستلزم للمط وعلى هذا التقرير لا يرد الاعراض باحتمال وقوع
الجزء المفروض على عين المتصل من غير ان يلاقي شيأ منهما لانه خلاف المفروض على
ما ذكر قال في اثبات الهيولى اقول كل جسم فهو مركب من مادة جوهر
حال ان منها في الثالث يسمى احد الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة نوعية ويسمى
الثالث المحل مادة وهيولى اما الصورة الجسمية فلا يحتاج الى اثباتها لتمام الجسم
ببرهان ان الجوهر المتصل القابل للابعاد المدرك من الجسم في بادي النظر واما الصورة
فسيأتي البرهان على اثباتها واما الهيولى ففي التي يريد المصنف اثباتها بالبرهان في
هذا الفصل والبرهان عليه ان الجسم المتصل اعني الذي ليس له مفاصل واجزاء
بالفعل بل هو متصل في نفس الامر كما هو عند الحس موجود في الاجسام القابلة
للانفكاك من العناصر ومما تركب عنها لان اي جسم فرضناه من تلك الاجسام اما ان
يكون مشتملا على اجزاء بالفعل او لا فان لم يشتمل على اجزاء بالفعل او لا فان لم يشتمل
عليها بالفعل فهو الجسم المتصل وان اشتمل عليها فاجزاؤه اما ان يقبل الانقسام في
الجهات الثلث او لا فان لم يقبل الانقسام فيها فهي اما اجزاء لا يتجزى او اشياء
تنتهي بالانقسام اليها فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وسيوط وان قبلت الانقسام فيها يكون
اجساما اما غير مشتملة على الاجزاء بالفعل فتكون اجساما متصلة او مشتملة بالفعل
على اجزاء يعود فيها الكلام المذكور فاما ان يذهب الاشتمال على الاجزاء بالفعل
الى غير النهاية فيلزم او ينتهي الى اجزاء قابلة للانقسام غير منقسمة بالفعل فتكون
اجساما متصلة فثبت ان في الاجسام القابلة للانفصال الانفكاكي جسما
متصلا وبهذا الالزام الجسم بطرا عليه الانفصال على ما نشاهد من فلان

يكون فيه شيء يقبل الانفصال الطاري عليه اذ ظهر ان الانفصال على ما قابل له
فنقول ما قابل للانفصال في الجسم اما ان يكون هو المقدار اي الكم المتصل
القايم بالجسم المسمى بالجسم التعليمي او الصورة المستلزمة للمقدار اي هذا الجوهر
المتصل الممتد في الاقطار الثلثة المدرك منه اولا واوشيأ آخر غيرهما
لا سبيل الى الاول وهو ان يكون القابل للانفصال المقدار او الصورة المستلزمة
له والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال لان كلا من الصورة والمقدار متصل
بذاته لا ينفك عنه الاتصال فلو قبل احدهما الانفصال والقابل بحاله وجوده مع
المقبول لزم اجتماع الاتصال والانفصال في الجسم بالضرورة وانه محال فتعين
الثاني وهو ان القابل للانفصال شيء آخر في الجسم مغاير للصورة والمقدار
وهو المعنى بالهيولى فثبت الهيولى في الجسم وهو المط فلنقل غاية ما لزم
من هذه الحجة ان في الجسم شيأ مغايرا للصورة ومقدارها قابلا للانفصال
لكن لا يكفي هذا القدر في كون ذلك الشيء هيولى وانما ثبت ذلك لو
ثبت انه محل للصورة ولم يثبت بعد لعدم دلالة الحجة عليه قلت ليس
المعنى بالانفصال عدم الاتصال فان العدم لا يحتاج الى القابل بل معنى
زوال الاتصال واحد عن الجسم وحصول اتصالين آخرين معه والقابل للانفصال
وهو ما يقبل الاتصال الواحد قبله والاتصالين الآخرين معه حتى ان قوله
الانفصال هو قوله الاتصال الواحد مرة والاتصالين اخرى فالشيء الذي
اثبتناه في الجسم مغايرا للصورة ومقدارها يكون محلا للاتصال الذي يلازم الصورة
الجسمية فيكون محلا للصورة الجسمية فهو الهيولى اذ لا يراد بالهيولى الا الجوهر
المحل للصورة الجسمية وبتحقيق هذا الكلام ان الصورة الجسمية قبل طرو
الانفصال جوهر متصل اي ذو اجزاء مفروضة مشتركة في الحدود والنهايات
له اتصال وهو كونه ذا اجزاء على تلك الصفة وبهذا الاتصال من لوازم
ماهية الجوهر المتصل بحيث لو انعدم الاتصال انعدمت ماهية الجوهر المتصل
اذ بهذا الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا مفارقا فعند طرو
الانفصال يزول الاتصال الكائن قطعا وتنعدم المتصل لانعدام لازمه وتحدث

ان اراد به ان كون له اتصال اصلا لكان جوهرا
مفارقا فمسلم لكن لا نسلم انه لازم لماهيته بحيث
لو كون له اتصال لكان جوهرا مفارقا فان
تنعدم الصورة لانعدام لازم ماهيتها وهو الاتصال بهذا المعنى عند
الهيولى عن كل مقارنات
انتهى

ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء فكذا ما وراء الجسم المذكور على تقدير انتفائهما فلا يلزم
من انتفائهما الخلاء وتحقيقه ان الخلاء الممتنع سواء اريد البعد المفطور او الفضاء الموهوم
بين الاجسام القابل للزياده والنقصان لا يلائم محض فلا يكون خلاء باحد المعنيين
بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوي مع عدم المحوي وذا غير ممكن فلا يلزم امكان الخلاء
فلين قيل كل واحد من وجود الحاوي وعدم المحوي ممكن لذاته ولا تنافي بينهما فجوازهما
ويلزم منه امكان الخلاء قلنا الحاوي لاستلزامه المعلل الذي هو علة موجبة للمحوي
علة موجبة للمحوي ملزوم للمحوي هو وجود الملزوم مع عدم اللازم مما تنافيا فان موجود الحاوي
يكون منافيا لعدم المحوي فلا ثبت جواز احدهما وهو لا لزوم امكان الخلاء فالـ

فصل في ازلية العقول الخ اقول الازل هو الزمان الماضي الذي لا بداية له والابد
الزمان المستقبل الذي لا نهاية له والازلي ما كان موجودا في الازل بحيث لا يكون
لوجوده بداية فلا سبقه عدم والابدي ما يكون موجودا في الابد بحيث لا يكون لوجوده
نهاية فلا لحقه عدم اذا ثبت هذا فعقول العقول كلها ازلية وابدية اما انها ازلية فلوجوه
ولم يذكر منها الا واحدا وهو ان الواجب لذاته يستجمع في الازل بجميع ما لا بد منه في تأثيره
في معلوله والا لزم ان يكون له حالة منتظرة هف هكذا ذكره المص وفيه نظر والاولى ان يقال
ذات الواجب تع بانفراده علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افتقر معلوله الى امر مغاير لذاته فان
كان ذلك الامر المغاير متقارنا للذات لزم كونه صفة للواجب اذ لا تع على ذاته وهذا خلاف
ما تقرر عندهم ان الواجب ليس له صفة زائدة وان كان منفصلا عنها كان ممكنا معلولا لها
سابقا عليها فرضنا انه معلول اول هف فهو ان واجب الوجود وحدانا علة تامة للعقل الاول
والمعلول لا يتخلف عن علته التامة فالعقل الاول لا يتخلف عن الواجب في الازل فيكون
ازليا ومتى كان العقل الاول ازليا كان العقل الثاني ازليا ايضا لان العقل الاول مستجمع
في الازل لجملة ما لا بد منه في تأثيره في العقل الثاني والا لكان شيء من تلك الجملة حادثا وكل
حادث مسبوق بمادة فيكون ذلك الشيء ماديا ويلزم منه كون العقل الاول ماديا
لمقارنة ذلك الشيء اياه فثبت ان العقل مستجمع في الازل لجملة ما لا بد منه في تأثيره
في العقل الثاني ويلزم من ذلك ازلية العقل الثاني وبهذا الطريق تثبت ازلية سائر
العقول وليس لقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لو كان الحادث

حادثا

حادثا لكان ماديا لان كل حادث مسبوق بمادة هف لان هذا مع انه
مرتاب بعين الطريق الذي ليس من مزلات المناظرة عدول عن اقوى الطرق
لان الغرض هاهنا المص طريق لمي وبهذا طريق اني واللمي اقوى من الاني واما انها ابدية
فلانه لو انعدم شيء من العقول لكان انعدامه اما من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه
مع بقاء جميع الامور المعتبرة في وجوده يخلف المعلول عن العلة التامة وهو ممتنع فيلزم ان
يكون الباري تعالى او شيء من العقول قابلا للتغير والحوادث لان الامور المعتبرة في
وجود كل منها بعد ذات العلة احوال لذات العلة مقارنة لها فانعدام شيء منها يوجب
التغير وحدوث ما لم يكن في ذات العلة لكن كون الباري تعالى او العقل قابلا
للتغير والحوادث بط لان قبول التغير من خواص المادیات والباري والعقل
متقدسان عن المادة فصل في كيفية توسط العقول الخ المراد بعالم الكمال
مجموع الاجسام المركبة والبسيطة العنصرية والفلكية وتوسط العقل بين الباري تعالى
والجسم قد علم مما سبق على سبيل الاجمال اذ قد تبين ان الصادر عن الباري تعالى
بلا واسطة هو العقل وان الاجسام انما صدرت عن العقول فما سبق من المباحث في
العلم بتوسط العقول بين الباري والاجسام انما المقصود في هذا الفصل ان يعلم كيفية
هذا التوسط على التفصيل وبيانه ان العقل الاول الصادر عن الواجب لذاته فيه كثرة وتعدد
جهات لكن تلك الكثرة فيه ليس من حيث انه صادر عن الواجب اذ لو كان الكثرة فيه من
حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب اذ لو لم يصدر عن الواجب
على هذا التقدير الا شيء واحد هو العقل الاول لم يكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب
وقد فرضنا انها كذلك هف لكن صدور الكثرة عن الواجب مستحيل فلا يكون الكثرة في العقل الاول
من حيث انه صادر عن الواجب بل الكثرة حاصلة فيه باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود بحسب
ذاتها وواجبة الوجود من علتها الموجبة لوجودها وهو الواجب لذاته فالعقل الاول لزم
كثرة وهو وجوب وجوده بالغير وامكان وجوده بالذات فيكون احد هذين الجزئين
مبدأ للعقل الثاني وبالجهة الاخرى مبدأ للفلك الاعظم واشرف المعلولين وهو العقل
الثاني بحسب ان يكون ما بالجهة التي هي اشرف الجزئين في العقل الاول وهو جهة
وجوب الوجود فان النظام الاتم في سلسلة العلل والمعلولات يقتضي كون المناسبة

محفوظة بين كل علة ومعلول لما فكون العقل الاول ما موجود واجب الوجود بذاته مبدأ للعقل
الثاني وبما موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ثم تصدر من العقل الثاني
عقل ثالث وفلكه ثم من العقل الثالث عقل رابع وفلك ثالث وسكذا يلزم من سلسلة
العقول والافلاك لكن لا الى نهاية والا لزم اجتماع عقول واجسام مرسة غر متناهية في الوجود
وانه محال اذا انتهت النوبة الى العقل التاسع تصدر عنه باشرف حصته عقل عاشر
يسمى سلسلة العقول ويسمى عقلا فعالا لعدم تناهي ما تصدر عنه من الانار المختلفة في عالم الكون
والفساد وبالكهة الاخرى فلك القمر ومنتهى سلسلة الافلاك ثم تصدر عن العقل الفعال
هيولى العناصر وصورها المختلفة المتعاقبة عليها بحسب تعاقب استعدادات المحلة وهذه
الاستعدادات لا تحصل في الهيولى العنصرية من جهة العقل الفعال اذ لو كان
حصولها فيها من جهة العقل لما كانت متغيرة لان العقل بات لا تغير فيه وهيولى العناصر
قابل واحد غر مختلف في نفسه فلو كان الاستعداد اثر العقل في الهيولى العناصر لما اختلف
اصلا لان اثر الفاعل الثابت في القابل الواحد الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات
في هيولى العناصر مختلفة فلم يكن من جهة العقل الفعال بل من سبب الحركات السماوية فان لكل
الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة يحلف بها استعدادات هيولى العناصر فهما تحركه
حادثة تستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث استعداد في الهيولى موجب لفيضان صوره
حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث حركة كانت او وضعا او استعدادا او
صورة فهو مسبوق بحادث اخر من نوعه لا الى اول وذلك لان الحادث اما ان يوجد
دايما او بعد حادث اخر والاول ط لاستلزامه دوام الحادث فنعين الثاني وهذه
الحوادث اما ان توجد على سبيل الاجتماع او على التعاقب والاول ط لاستلزامه ترتب
امور غر متناهية مختلفة في الوجود وانه محال فعلى كل حادث حادث لا الى اول وهو المط
فان قيل لم لا يجوز ان يكون الحادث لو لم يوجد دايما لكان بعد حادث اخر ولم لا يجوز ان يكون هو اول
الحوادث قلنا لانه يجوز ان يوجد حادث هو اول الحوادث بل كل حادث لا بد له من
ان يكون مسبوقا بحادث اخر لان لكل حادث علة تامة لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها
لانها لو كانت قديمة بجميع الاجزاء فاما ان يوجد الحادث معها في الازل اولا وكلاهما
ط اما الاول فلان استلزامه قدم الحادث واما الثاني فلاستلزامه تخلف المعلول عن علته

التامة

لا يجوز

المختلفة

مجتمعة

التامة فكل حادث لعلة تامة مشتملة على حر حادث وهذا الجزء الحادث من العلة التامة
اضافة عليه لعلة تامة مشتملة على حر حادث وسكذا الى غر النهاية فكل حادث يكون مسبوقا
بحادث الخ لا الى اول وهو المط وهذا الجواب دليل برأسه على هذا المط من غر افتقار
الى ما ذكره المص من التردد فان قيل لم لم يسجل الخ حاصل هذا الاعتراض
هو المطالبة بالدليل على استحالة ترتب الامور الغر المتناهية المجتمعة في الوجود وحاصل
جوابه اقامة الدليل عليها وهو البرهان البطشي وتقريره ان الحوادث لو كانت
غر متناهية واحدا حلين من تلك الحوادث الغر المتناهية احدهما من مبدأ معين الى
غر النهاية وثانيهما من مبدأ اخر قبل مبدأ الحلة الاولى بمرتبة واحدة اي بحادث واحد
بحيث تكون الحلة الثانية انقص من الحلة الاولى بذلك الواحد وطبقنا الثانية
على الاولى بان نقابل الاول من احاد الحلة الثانية بالاول من احاد الحلة الاولى
والثاني بالثاني وسكذا في بقية الاحاد فاما ان يطابق احاد الحلتين لا الى نهاية او
يقطع احاد الحلة الثانية والاول ط لاستلزامه تساوي الحلتين الزائد والناقصة
وكذا الثاني لاستلزامه تناهي الحلتين المفروض عدم تناهيهما لانه يستلزم تناهي الحلة
الحلة الثانية المستلزم لتناهي الحلة الاول لان الحلة الاول اما ان يرد على الحلة
الثانية بالقدر المساوي والزائد على المساوي بالقدر المساوي لا بد ان يكون مساويا فيلزم
تناهي الحلتين على تقدير لا تناهيهما وهذا الخ انما لزم من فرض ترتب الامور الغر المتناهية
المجتمعة في الوجود فكون مستحيلا وهو المط وليس لقايل ان يقول ان اراد بمطابق
الحلتين اتحادهما في الطرفين فلانم انها لو تطابقا بهذا المعنى لزم انقطاع الحلة
الثانية وتناهيها ولم لا يجوز ان يكون عدم التطابق واتحاد الطرفين بعدم الطرف
لا الى اخر فلانم مع الوجود فيلزم انقطاع الثانية وان اريد تطابقهما ان يكون بازاء
كل جزء من الاول جزء من الثانية فلانم ان تطابقهما بهذا المعنى يستلزم تساويهما ولم
لا يجوز ان يكون التطابق بهذا المعنى بسبب ان اجزاء الثانية لا تنتهي الى
جزء لا يوجد بعده جزء منها بل كل جزء منها يقع في مقابلة جزء من الاول لا الى نهاية
لا لتساويهما في الاجزاء للزم تساوي الزائد والناقص وسكذا وهذا كما في الخط
والخط فان اجزاء كل منهما غر متناهية مع عدم تساويهما في المقدار لانا نختار ان

للاول

مح

المراد بالتطابق هو المعنى الثاني ويقول اذا كان الحز الاول من الحلة الثانية مقابلا بالجزء
الاول من الحلة الاولى ووحد بازاء كل جزء من الاول جزء من الثانية من غير تعاهد للثلا
عن الاول لزوم التساوي او ذاك امر ضروري لا سكره الا من كان بعاندا ممكابرا العقله
وفيه نظر واما الحمل بالحذاء والحمل مسقوطه في غاية الوضوح لان اجزاءهما وان كانت
غير متناهية لكنها ليست موجودة بالفعل بل غاية الامر فيها ان كل واحد منها قابل للانقسام
الى غير النهاية وهذا لا يوجب تساويهما ولين فرضنا فرض محال ان احزاءهما الغير المتناهية
موجودة بالفعل فكذلك ايضا لا يوجب تساويهما في المقدار اذ التساوي في المقدار
انما يلزم لو كانت الاجزاء متساوية في المقدار وليس كذلك واذ قد ظهر ذلك فصفة
المحال وستين عندك صدق المقال فاد عن الحق كل حال ولا تمار فانه شيم جهال

خاتمة في احوال الاخرة اورد المصنف في هذه الخاتمة بازاء ثبات الاول في ثبات
بقاء بعد الموت الثانية في اثبات اللذة العقلية للنفس الثالثة في اثبات الالم العقلي
لها واشار في الثالث الباقية الى احوالها بحسب اللذة والالم فبقاء النفس بعد الموت
هي الاخرة اي المشاة الاخرة للنفس واللذة والالم ومراتبها هي احوال الاخرة وانما وسم
البحث عن هذه الاشياء بالخاتمة لانه باثبات هذه الاشياء يوقع اوهام مفكريها من
اسفلها ويراه الى ريدان ثبت ان النفس باقية بعد الموت والبرهان
عليه ان النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد او تبقى معارقة ابدا والاول باطل لان النفس
ان فسدت لكان فيها شيء يفسد وشيء يقبل الفساد اذ الفساد لا يجوز ان يكون قابلا
للفساد فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون منافيا معه لوجوب
بقاء القابل مع المقبول ولا يجوز ان يكون الفاسد هو النفس والقابل لفسادها البدن
لان البدن انما يكون محلا لفساد النفس اذا كان محلا للنفس ويكون للنفس صورة
حالة فيه فان معنى كون شيء محلا لفساد شيء اخر هو ان يكون شيء محلا لفساد شيء آخر
هو ان يكون الشيء الاول محلا للشيء الثاني فرول الثاني عن الاول لا لا ان معنى كون
الشيء محلا لامكان شيء اخر هو ان يكون الشيء الاول مستعدا لان يوجد فيه الشيء
الثاني بحيث لو وجد الثاني كان الاول محلا له فلو كان البدن محلا لفساد النفس
لزم ان يكون البدن محلا للنفس والنفس صورة حالة فيه وليس كذلك فقد ثبت ان

النفس مجرد

نهاية المخطوطة